قضيَّةُ إعمال المصدر في القرآن الكريم واللغة

أبوسعيد عبد المجيد *

مُقدِّمة

مما لا شكَّ فيه أن قضية إعمال المصدر من أهم قضايا النحو المثيرة للجدل بما فيها من اضطراب شديد، فما من نحويّ إلا قد تناول هذا الجانب بحثاً ودراسة. ولا جرمَ أنهم اختلفوا حولها، فبعضهم لجأ إلى القول بأنه شاذ أو سماعي لا يقاس عليه، وبعضهم ذهب إلى أنه قياسي يمكن القياس عليه، معتمدين في ذلك كله إما على سماع من العرب وإما على قياس على مسموع. والقياس هو الأساس عند الجمهور الذي لا يمكن الخروج عليه، قال الخليل وسيبويه: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[1]. وجاء في المصباح المنير:" عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس".[2]

حقا أن اللغويين والصرفيين والنحويين قد عكفوا على فصيح الكلام العربي وبليغه

---

* دكتوراه من جامعة اليرموك، عمَّان – الأدرن. وأستاذ مشارك بقسم اللغة العربيَّة، كليَّة معارف الوحي والعلوم الإنسانيَّة، الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة بماليزيا.

١ عثمان بن جني، **المنصف** (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤) ١٨/١.

٢ الفيومي، **المصباح المنير** (القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٩٢٦م) مادة (خلف).

المأثور ودرسوه دراسة عميقة من جوانبه المختلفة، وبذلوا فيه قصارى جهدهم مصمّمين على أن يصلوا إلى معيار خاص مستنبط من أكثر الكلام العربي فصاحةً وصحةً وشيوعًا، فتتبعوا كلام العرب، وبنوا على أساسه المعيار الذي يعرف بالقياس. وقد اتبعوا في دراستهم المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي أسّس دعائمه وفرز مسائله الإمام الشافعي في أصول الفقه ثم سار عليه العلماء فيما بعد في دراساتهم في العلوم الأخرى مثل علم النحو والصرف والبلاغة.

فالقياس أدّى إلى اختلاف في هذه المسألة؛ لأنهم نظروا في إعمال المصدر وحاولوا أن يستخرجوا لإعماله علة تقودهم إلى أن يجعلوها مسوغةً له. وقد سلكوا في ذلك مسلك علماء الأصول في باب القياس في التحري عن مناط الحكم؛ فبحثوا عن العلة المناسبة لإعمال المصدر عن طريق السبر والتقسيم إلى أن توصلوا إلى تشخيص العلة لإعماله.

أن النحاة وضعوا "المشابهة" أساساً لإعمال المصدر، ومن هذا المنطلق اختلفوا حوله كما اختلفوا في أحكامه الفرعية، فالمصدر يعمل لمجاراته الفعل المضارع أو اسم الفاعل، ولذا انقسموا إلى قسمين:

القسم الأول: يرى أن الفعل أصل والمصدر فرع[٣]؛ فذهب الفراء وجميع الكوفيين إلى أن الفعل أصل المصدر، والمصدر فرع عليه[٤]. والكوفيّون جعلوا المصدرَ مشتقًا من الفعل؛ فالأصل الواحد عندهم هو الفعل، واستدلوا على مذهبهم بأن المصدرَ يعلّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه في الإعلال وجودًا في مثل (يَعِدُ عدةً، وعد ما في مثل وجل يوجل وجلا، ومداريته تدل على أصالته، إلا أن خصومهم ردّوا عليهم استدلالهم السابق بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق، كما أن نحو أعِدُ ونعِدُ وتعِدُ فرع في الإعلال مع أنه ليس بمشتق منه، وتأخير الفعل في الاشتقاق عن المَصدر نفسه لا ينافي كون إعلال المصدر متأخرًا عن إعلال الفعل. بناء على ذلك فإن الفرع يتبع الأصل ويعمل كما يعمل الفعل.

يبدو لي أن المصدر أصل المشتقات ولا سيما الفعل، والفعل فرع عليه. وما ذهب

---

٣ كمال الدين أبوالبركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م) مسألة ٢٨.

٤ أبوالبركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**: مسألة ٢٨.

إليه الفراء والكوفيون غير سائغ، فالمصدر لا يعمل لكونه فرعا من الفعل، بل يعمل بسبب الحدث كما سيأتي بيانه إن شاء اللّه تعالى.

القسم الثاني: يرى أن المصدر أصل الفعل، وهما فريقان:[٥]

مذهب الفريق الأول: ذهب هذا الفريق وعلى رأسهم سيبويه إلى أن المصدر يعمل لمشابهته الفعل المضارع لفظًا ومعنى. قال سيبويه تحت عنوان: «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه): وذلك قولك: عجبتُ من ضربٍ زيدًا، فمعناه أنه يَضْرِبُ زيدًا وتقول: عجبتُ من ضربٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضربُ زيدٌ عمرًا ويضرب عمرًا زيدٌ».[٦]

فقول سيبويه دال - صراحةً - على أن المصدر يعمل لمشابهته الفعل المضارع لفظًا ومعنى. وفي دعوى سيبويه نظر حينما يفسّر المصدر بالفعل المضارع. ولِمَ لا يكون التفسير بالفعل الماضي أيضًا ويكون المعنى عجبتُ من أن ضرب في الأمثلة السابقة؟، قال ابن معطٍ في المصدر:" إنه أصل للفعل على الأصح من جهة الاشتقاق، وهو فرع على الفعل فيٍ العمل لأنه اسم، وحقه أن لا يعمل؛ لأن العمل بالأصالة إنما هو للفعل، وإنما عمل المصدر لمشاركته الفعل في حروفه".[٧]

اتّضح من قول ابن معطٍ أن المصدر اسم والاسم لا يعمل إلا لمشاركته الفعل في حروفه، ولكنه لم يوضح أي نوعٍ من الفعل، هل هو فعل ماضٍ أم فعل مضارع، كما هو قول سيبويه. ومذهب ابن معطٍ هو الأرجح حينما جعل مشابهة المصدر للفعل مطلقًا هي العلة في عمل المصدر من غير حصر المشابهة في الفعل المضارع كما ذهب إليه سيبويه.

مذهب الفريق الثاني: يرى هذا الفريق - وعلى رأسهم الزجاجي - أن المصدر يعمل لمشابهته اسم الفاعل، وقال:" والمصدر الذي يكون بمعنى (أَنْ فَعَلَ) أو(أَنْ يَفْعَلَ) يعمل عمل اسم الفاعل، لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل"[٨]. وكذلك قال ابن يعيش: " إنما عمل المصدر ... لأنه في معنى الفعل ... ولفظه متضمن حروف الفعل فجرى

---

[٥] تمام، حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٣م) ص ٢٥٤.

[٦] سيبويه، **الكتاب** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨) ١/١٨٩.

[٧] ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ** (المكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ص ١٠٠٧.

[٨] أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو** (بيروت: دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) ص ١٣٥.

مجرى اسم الفاعل فعمل عمله".[٩]

فقول ابن يعيش دالٌ على أن المصدر يعمل لمجاراته الفعلَ لفظًا ومعنى، وهو مشابه لقول سيبويه، ولكنه أضاف شيئاً جديداً هو «فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عمله». ولكن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل المضارع في الأصل والفعل عامل قوي؛ فلِمَ عمل المصدر لمشابهته اسم الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل، ولا يكون عمله لمشابهته الفعل مباشرة مما يكسبه قوة في العمل. أما جعله مشابهًا لاسم الفاعل فيفقد قوة العمل؟ ولا مانعَ من القول بأن المصدر إنما شابه الفعل فاكتسب منه العمل مباشرة من غير واسطة.

ينجلي مما سبق أن كلا الفريقين متفق على أن المصدر يعمل للمضارعة ولكنهما وقعا في اضطراب وبلبلة، فبعضهم يرى أنه يشبه الفعلَ، وبعضهم يذهب إلى القول بأنه يشبه الفعلَ لفظًا ومعنى؛ فجرى مجرى اسم الفاعل وعمل عمله، فالقضية قضية محيّرة فالمضارعة أدّت بهم إلى التباس واختلاط. يتراءى لي أنهم يريدون بالمضارعة مضارعة الفعل المضارع كما أن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعلَ المضارعَ. كذلك المصدر، فالمضارعة تكون عندهم من وجوه عدة.

١ - في الإعراب: إن الفعل المضارع يعرب نحو: هو يُكرمُ ولن يكرمَ، و لم يكرمْ، حيث يختلف آخره نظراً لاختلاف العوامل، وكذا حكم أواخر الاسم سواء كان مصدرًا أو غير مصدر، نحو: إكرامُك الناسَ خيرٌ لك، ورأيت إكرامَك الناسَ، وعجبت من إكرامك الناسَ. قال سيبويه: " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له كما أشبه الفعل المضارع في الإعراب فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شبّه بما ضارعه من الفعل كما شبّه به في الإعراب".[١٠]

٢ - دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، نحو: إن بكرًا لذاهب، قال تعالى: أ - ﴿إِنَّ هَؤُلَاء لَيَقُولُونَ * إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾

---

[٩] ابن يعيش، **شرح المفصل (بيروت، عالم الكتب، د ــ ت)** ج٦ ص ٦٠.

[١٠] سيبويه، **الكتاب**، ١/١٧١.

{الدخان:٣٤ - ٣٥}، ب - ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ {ص: ٦٤}.

فدخلت لام الابتداء على الفعل المضارع (ليقولون) في الآية الأولى، كما دخلت على المصدر (لحقّ) في الآية الثانية، فالمصدر شابه الفعل المضارع، وأعطي إعرابه له، فعمل المصدر حملاً عليه. وأرى أن هذا القول غير سائغ إذ لا مجاراة بينهما؛ لأن لام الابتداء تدخل على الأسماء الأخرى، مثل اسمي الزمان والمكان والضمير والأعلام وغيرها، فلا يجوز لنا أن نحمل المشابهة على اسم الفاعل والمصدر فقط، ولِمَ لا نحمله على اسمي الزمان والمكان وهما لا يعملان؟ يقول تعالى:

أ - ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوى﴾ {التوبة: ١٠٨}، ب - ﴿وإنَّ الدَّارَ الآخرةَ لَهيَ الحَيَوَانُ﴾ ﴿العنكبوت:٦٤}.

فلام الابتداء لا تدخل على المصدر واسم الفاعل فحسب، بل تدخل على اسمي الزمان ولمكان والضمير وغيرها، كما في الآيتين المذكورتين، إذن فمن غير السائغ أن يجعل الفعل المضارع مشابها للاسم خاصةً، ثم يحمل على الفعل المضارع للعمل.

٣ - يشارك المصدر الفعل المضارع في حروفه[١١]: يبدو لي أن عدد حروف المصدر لا يشارك الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: أ - ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ {لقمان:١٢}، ب - ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً﴾ {سبأ:١٣}.

فإن عدد حروف الفعل المضارع (يشكر) أكثر من عدد حروف المصدر (شكرا) قد يقال إن القصد منه الحروف الأصلية، ليس الحرف المضارع، فأقول: إنه غير صحيح؛ لأن الحروف الأصلية موجودة في المصدر قبل الفعل؛ لأنه أصل المشتقات جميعا، فتبين أنه لا يشارك الفعل المضارع في الحروف.

المضارعة المعنوية: ذهب سيبويه إلى أن المصدر يعمل لمجاراته الفعل المضارع لفظًا ومعنى.

وأرى أنهم بنوا القضية على أساس المجاراة، ثم لا يكادون يخرجون عنها، فالمصدر يجاري الفعل المضارع الدال على الحال والاستقبال لذا لا يعمل في الماضي.

إني أرى أن المصدر لا يشابه الفعل معنى أيضاً من ناحية الزمان؛ لأنه لا يدل على زمن معين، بل يدل على زمن مطلق[١٢]. إلا إذا وجدت قرينة، بعد أن دخل في حيز

---

١١ ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠٠٧، و انظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦٠/٦.

١٢ الأنباري، **الإنصاف**، مسألة ٢٨.

التركيب، تدل على زمن معين[١٣]. ويكفي في المشابهة دلالة المصدر على الحدث الذي يُعَدّ جزءاً من مدلول الفعل الذي يدل على الحدث دلالة تضمنية وعلى الحدث والزمان دلالة مطابقة. كما قال رب العالمين: أ - {كُلُّ الطَّعَام كَانَ حلاًّ لِبَني إسْرَائيل﴾ {آل عمران: ٩٣}. هنا (حلا) مصدر دال على زمن المضي بقرينة (كان). ب - ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيْضِ﴾ {البقرة: ٢٢٢}، المحيض: هنا مصدر ميمي دل على معنى الحال بقرينة (يسألونك). ج - ﴿فَأَمَّا الَّذينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيْداً﴾ {آل عمران:٥٦}، هنا (عذاباً) مصدر دال على الاستقبال بقرينة (فأعذبهم).

وكذلك الفعل المضارع يدل على التجدد والحدوث وأن المصدر يدل على التجدد كما يدل على الثبوت والاستمرار، قال تعالى: أ - ﴿لَمَثُوبَةٌ منْ عنْد اللَّه خَيْرٌ﴾ {البقرة: ١٠٣}. قال الزمخشري أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو) لما في ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها[١٤]. ب - ﴿لاَ يَعْلَمُونَ الكتَابَ إلاَّ أَمَانِيَّ وإنْ هُمْ إلاَّ يَظُنُّونَ﴾ {البقرة:٧٨} ، قال أبوحيان: " وأتى بالخبر مضارعاً و لم يأت باسم الفاعل لأنه يدل على حدوث الظن وتجدده لهم شيئاً فشيئاً، فليسوا ثابتين على ظن واحد بل يتجدد"[١٥]. ويدحض ابن عقيل ما ذهب إليه النحاة بقوله: " ولا يتقيد إعماله بما تقيّد به إعمال اسم الفاعل، بل يعمل ماضيا كما في الحال والاستقبال؛ لأن عمله بالنيابة عن الفعل لا بالشبه"[١٦]. فابن عقيل يرفض المضارعة، ولذلك يرى أنه يعمل في جميع الأزمنة، فالمصدر عنده يعمل بالنيابة عن الفعل. هذا القول أيضاً غير سائغ؛ لأن المصدر لا يدل على زمن معين، بل يدل على زمن مطلق. فضلاً عن أن الفعل واسم الفاعل يختلفان عن المصدر من وجوه متعددة، وهي على النحو الآتي:

١ - إن المصدر مع فاعله يعدّ من المفردات وكذلك اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع نائب الفاعل، بخلاف الفعل مع فاعله يعدّ من الجمل، نحو: إكرامي، لا

---

١٣ تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص: ٢٤٠.

١٤ أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (بيروت: دار المعرفة، د . ت) ٣٠٢/١.

١٥ أبوحيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـــ/ ١٩٨٣م) ٢٧٦/١.

١٦ بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٢٩/٢.

يعدّ جملة، ويُكْرِمُ، يعدّ جملةً.

٢ - إن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل بينما تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر.[١٧]

٣ - يحذف الفاعل من المصدر ولا يضمر، ولا يجوز أن نقول: (زيد ضرْب عمراً)، فنضمر في (ضرب). كما قال تعالى: ﴿أوإطعامٌ في يَوم ذي مَسْغَبَة * يَتيمًا ذا مقربة﴾ {البلد:١٤ - ١٥}، بخلاف الفعل؛ فإنه لا يحذف معه؛ لأن في ذلك نقضا للغرض؛ لأنه بني للإخبار عنه، والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول، وإنما يطلبهما من جهة المعنى، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل.[١٨]

٤ - إن المصدر يعمل بشروط (كما ستأتي) والفعل يعمل بدونها.[١٩]

٥ - والمصدر لا يجوز تقديم شيء من معمولاته عليه؛ لأنها من صلاته، والصلة لا تتقدم على الموصول. لا يجوز في (يعجبني علمُ زيدٍ خبرَكَ) يعجبني خبرَك علم زيدٍ ولا خبرَك يعجبني علم زيد وما أشبه ذلك[٢٠]. نستطيع الاستدلال بذلك على تبعية المصدر للفعل في العمل حيث إن الفعل يعمل في معموله المتأخر والمتقدم على حدّ سواء لقوة في العمل أما المصدر فلتبعيته للفعل لا يعمل في معموله إن تقدم عليه حيث إن الفرع ليس له قوة عمل الأصل حتى يتمكن من العمل في كل الأحوال.

٦ - إن المصدر لا يعمل إذا أضمر، لا يجوز أن نقول: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح: ونحن نريد مرورنا بعمرو قبيح.[٢١]

---

١٧ فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) ص ٢٤٢.

١٨ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، **حاشية الخضري** (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠م) ص ٢١. وانظر: جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م) ٦١/٤. وطاهر بن أحمد بن بابشاذ، **المقدمة المحسبة** (الكويت: ط١، ١٩٧٧م) ٣٩٥/٢ - ٣٩٦، وفاضل مصطفى، **أقسام الكلام العربي**، ص: ٢٤٣.

١٩ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، حاشية الخضري، ص: ٢١.

٢٠ طاهر بن أحمد، **المقدمة المحسبة**، ص: ٣٩٥.

٢١ المرجع السابق: ٣٩٥.

٧ - ولا يجوز الفصل بين المصدر وبين معموله بأجنبي، ويجوز ذلك مع الفعل، مثل: ضربت وضربني زيدا، ولا يجوز ذلك مع المصدر، مثل: هذا ضربي وضربك زيدًا، وأنت تريد أن (زيداً) منصوب بـــ (ضربني) الأول وغير ذلك.[٢٢]

وأما اسم الفاعل فإنه يختلف عن المصدر من وجوه:[٢٣]

١ - إن اسم الفاعل يتحمّل الضمير كما يتحمّل الفعل؛ لأنه جارٍ عليه بخلاف المصدر فإنه لا يتحمّل الضمير، لأنه بمنـــزلة أسماء الأجناس والفاعل معه يكون منوياً مقدراً غير مستتر فيه.

٢ - إن الألف واللام في اسم الفاعل تفيد شيئين: التعريف والموصولية، وفي المصدر تفيد التعريف لا غير.

٣ - إن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، تقول: عجبت من ضرْبِ زيدٍ عمراً، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى، ومن ضرْب زيدٍ عمرُو، فيكون زيد هو المفعول به في المعنى، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل فلا تقول: عجبتُ من ضاربِ زيد، وزيد فاعل.

٤ - إن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال.

هذا القول عندي ضعيف، لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الأزمنة الثلاثة كالمصدر، فجمهور النحاة أقاموا العمل على أساس المجاراة للمضارع الذي يدل على الحال والاستقبال ولكني أرى أنه يعمل لتضمنه معنى الحدث في الأزمنة الثلاثة: قال تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمواتِ والأرْضِ﴾ {الزمر:٤٦}، ففاطر هنا يدل على زمن الماضي أي فطر.

٥ - إن المصدر لا يتقدم عليه ما يعمل فيه سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن بخلاف اسم الفاعل، فإنه يتقدم عليه معموله، نحو: هذا زيدًا ضاربٌ.

٦ - إن المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على موصوف أوذي حال أو خبر أو استفهام أو حرف النداء أو حرف النفي لفظًا أو تقديرًا.

٧ - إن اسم الفاعل يعمل بشبهه الفعل، والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء؛

---

٢٢ المرجع السابق:ص: ٣٩٦.

٢٣ مهذّب بن حسن بن بركات بن علي المهلبي، **نظم الفرائد وحصر الشرائد** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٦هـــ) ص ٢٧١ - ٢٧٣. وانظر ابن يعيش ، **شرح المفصل**، ٦٦: ٦١، وابن هشام، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية** (القاهرة: مطبعة حسان، ط٢، ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م) ص ١٠٤، ١٠٧. وبهاء الدين ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج ٢، ص ٢٣١، و، السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ٤/ ٦٠ - ٦١.

لأنه الأصل. يخيّل إليّ أن اسم الفاعل لا يعمل بشبهه الفعل بل يعمل لدلالته على الحدث وكذلك المصدر.

٨ - واسم الفاعل يثنى ويجمع؛ فنقول: ناصر، وناصران، وناصرون، بخلاف المصدر فإنه لا يثنى ولا يجمع إلا إذا دل على النوع.

٩ - إن إضافة المصدر محضة، أي: ليست في نية الانفصال، بخلاف إضافة الوصف، خلافا لابن برهان، فإنه سوّى بينهما في عدم المحضية، وأنهم لا يقولون ضربك شديد، يصفونه بالنكرة، بل إنما يقولون: ضربك الشديد، بخلاف اسم الفاعل، قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾ {المائدة:٩٥}.

١٠ - وأنه لا يضاف مع وجود (ال) فيه: ويجوز ذلك في اسم الفاعل إذا كان مفردًا يشترط في إضافته أن يكون المضاف إليه معرفًا أيضًا بالألف واللام أو مضافا إلى ما فيه الألف واللام أما إذا كان مثنى أو جمعًا فلا يشترط فيه ذلك الشرط، نحو: ﴿وَالْمُقِيْمِيْ الصَلاَةَ﴾ {الحج:٣٥}.

ج. مذهب الفريق الثالث: يرى هذا الفريق أن المصدر يعمل بنفسه لا لشبهه الفعل، بل لأنه أصل الفعل وأصل المشتقات جميعاً.[٢٤]

وهذا المذهب لا يستقيم عندي؛ لأن المصدر لا يعمل بنفسه، لو كان كذلك لعمل في جميع الحالات مثل الفعل، وقد مرّ بنا أن المصدر لا يعمل في معموله المتقدم. وبعد استعراض هذه الآراء والتعليلات القيّمة لعلماء النحو الفطاحل رحمهم الله وجزاهم على جهودهم المبذولة في خدمة لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة بدت لي في هذه المسألة آراء أوردها كالآتي:

بناءً على الأصول السالفة الذكر إذا جاء الاسم - وأقصد به هنا المصدرَ أو اسم الفاعل أو اسم المفعولَ - عاملاً فيسأل عن السبب الذي جعل كلاً منها عاملاً في غيره كالفعل، هذا السبب ناجم وناشئ عن مشابهة قوية تقرب كلاً منها من الفعل الذي يعدّ من أقوى العوامل اللفظية، وهذه المشابهة تكمن في اشتمال كل منها على حروف الفعل ومعناه، ولا تقتضي هذه المشابهة أن تكون كلية بين الفعل الذي هو مشبه به وبين المصدر أو اسم الفاعل... بل تكفي المشابهة الجزئية القوية في وجه أو وجهين أو

---

٢٤ **نظم الفرائد وحصر الشرائد**، ص ٢٧٣، **وحاشية الخضري**، ص٢١. **وحاشية فتح الجليل أحمد السجاعي على شرح ابن عقيل** (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، د . ت) ص٢٣٢.

أكثر من أوجه الشبه. ولا داعي لتشبيه المصدر باسم الفاعل في العمل، لأن ذلك يقتضي تشبيه المصدر بمشبه بالفعل وهو اسم الفاعل، مما يجعل المصدر عاملاً ضعيفًا لمشابهته الفعل بالواسطة، فالمشابهة التي جعلت المصدر عاملاً هي المشابهة نفسها التي جعلت اسم الفاعل عاملاً، لاشتمال الجميع على حروف الفعل ومعناه. كما أن الاسم إذا جاء مبنيًا وخرج عن كونه معربًا يسأل عن سبب بنائه، وهذا السبب ينحصر في المشابهة القوية التي تقربه من المبني الأصل وهو الحرف سواء من جهة اللفظ أومن جهة المعنى، أو تقربه من الفعل الذي يعد هو الآخر مبنيًا بالأصالة.

وبناءً على ما سبق أن المصدر لا يعمل بنفسه ولا بسبب مجاراته الفعل المضارع لفظًا ومعنى وإنما يعمل بسبب دلالته على الحدث الذي يعد جزءًا من مدلول الفعل الذي يدل على الحدث دلالة تضمنية. من هنا نستطيع أن نقول: إنه يشبه الفعل في دلالته على الحدث، ولكن الفرع ليس له قوة عمل الأصل حتى يتمكن من العمل في كل الأحوال.

حقًا أن المصدرَ يعمل كما يعمل الفعلُ المشتقُّ منه:

١ - إذا كان الفعل لازمًا كان المصدر لازمًا[٢٥]، نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ، وكقوله عزَّ وجلَّ ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَاذْكُرُوْا اللَّهَ قِيَامًا وقُعُوْدًا وعَلَى جُنُوْبِكُمْ﴾ {النساء:١٠٣}، فالقيام والقعود مصدران لازمان لا يتعديان إلى المفعول به.

٢ - وإذا كان الفعل متعدِّياً بحرف الجر، تعدّى المصدر كذلك بحرف الجر، نحو: فَرِحْتُ بِذَهَابِكَ بالكِتَاب[٢٦]، وكقوله تبارك وتعالى: ﴿وإِنَّا عَلَى ذَهَاب به لَقَادِرُوْنَ﴾ {المؤمنون:١٨}.

٣ - وإذا كان الفعل متعديًا لواحد كان المصدر متعدِّيًا لواحد[٢٧]، نحو: صومك شهر رمضان فرض، وكقوله تعالى: ﴿لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّوْنَ والأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ {المائدة:٦٣}.

٤ - وإذا كان الفعل متعديًا لأكثر من واحد كان المصدر كذلك[٢٨]. نحو:(عجبتُ من إعْطَائِكَ زيدًا درهمًا)، وكقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِّ وعِمَارَةَ المَسْجِدِ

---

٢٥ بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص٢٢٩، الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** (مصر: دار إحياء الكتب العربية، د . ت) ص٥٤١.

٢٦ الأشموني ، **شرح الأشموني**، ص: ٥٤١.

٢٧ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٢٩/٢، وانظر شرح الأشموني: ٥٤١، وحاشية فتح الجليل، ص ٢٣٢.

٢٨ بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٢٩/٢، وانظر فتح الجليل، ص ٢٣٢.

الحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ {التوبة:١٩}. (سقاية) هنا مصدر تعدى إلى مفعولَيْن الأول الحاج والثاني الماء وهو المحذوف.

ينقسم المصدر من حيث العمل إلى قسمَيْن:

الحالة الأولى: أن يحذف الفعل، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه في التعدي واللزوم، نحو: (ضربًا زيدًا))، فـــ (زيدًا) منصوب بـــ (ضربًا) لنيابته منابَ (اضْرِبْ).[٢٩]

واختلف العلماء في عمله فذهب سيبويه إلى أن المصدر هو العامل في المفعول به، وقال تحت عنوان: " ومما أجري مجرى الفعل من المصادر" قول الشاعر:

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُوْرِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَعَالِبِ

كأنه قال: "أُنْدُلْ"[٣٠]. وقد ساند رأيه من اللغويين الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي، واحتجوا بقوله تعالى: {فَضَرْبَ الرِقَابِ} {محمد:٤}، لأنه لما أضيف الضرب إلى المفعول به (الرقاب)) دلّ على أن العامل هوالمصدر لا الفعل، ولأنه ليس المراد، وورث المصدر العمل الذي كان للفعل[٣١]. وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المفعول به هو للفعل المضمر الناصب للمصدر[٣٢]. ويذهب صاحب الفوائد الضيائية إلى أنه يجوز فيه وجهان:

١ - عمل الفعل للأصالة ٢ - وعمل المصدر للنيابة.[٣٣]

ويرى فريق أن عمله سماعي لا يقاس عليه[٣٤]. ويذهب فريق آخر إلى أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط[٣٥]. وتضيف طائفة أخرى معه الإنشاء والوعد

---

٢٩ ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠٠٧، وانظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٧٦/٢، **وشرح الأشموني**، ص ٥٤٣، **وحاشية الخضري**، ص ٢١.

٣٠ سيبويه، **الكتاب**، ١/١١٥ ــ ١١٦، والبيت للأعشى، ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥٦٦/١.

٣١ ابن معطٍ ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠٠٧ ــ ١٠٠٨. وانظر: أبا حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** (مصر: مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٤هـــ/ ١٩٨٤م) ص ٣٥٨.

٣٢ ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠٠٧ ــ ١٠٠٨.

٣٣ نور الدين، **الفوائد الضيائية**، ٢: ١٩٢.

٣٤ أبو حيان الأندلسي، **الارتشاف**، ص ٣٥٨.

٣٥ **حاشية الخضري**، ص ٢١.

والتوبيخ[٣٦]. والذي ترجَّح عندي مذهب سيبويه ومن تبعه؛ لأنني قد أثبت أن المصدر يعمل لدلالته على الحدث لا لمشابهته الفعل المضارع، إذا كان كذلك فالمصدر النائب عن الفعل المضمر، له حق العمل؛ لأنه أقرب إلى المعمول.

الحالة الثانية: أن يكون المصدر صالحًا لأن يحلّ محلّه فعل بمعناه في معناه ومسبوقًا:

أ - إما بأن (المصدرية) حين يكون الزمان ماضيًا، أو مستقبلاً، نحو: " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِ، أو غدًا، أي مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسِ، أومِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا غَدًا.

ب - إما بما (المصدرية) حين يكون الزمان ماضيًا أوحالاً أو استقبالاً، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ اللصَ الآنَ، أي مِمَا تَضْرِبُ اللصَ الآنَ.[٣٧]

ج - وذكر في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة، نحو: عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا، فالتقدير عَلِمْتُ أَنْ قَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا، فَأَنْ مخففة لأنها واقعة بعد علم.[٣٨]

أقسام المصدر العامل المقدر بالحرف المصدري وصلته: وينقسم إلى ثلاثة أقسام قياسية:

القسم الأول، المصدر المضاف: إن إعمال المصدر المضاف أكثر من غيره في القرآن الكريم، حيث ورد عمل المصدر المضاف إلى المفعول به الظاهر اثنتين وعشرين مرة فيه، في حين ورد عمل المصدر المنون في موضع واحد بالاتفاق وفي ثمانية عشر موضعًا بالاختلاف، وأما المصدر المحلى بال عمل بواسطة حرف الجر في مكان واحد، وإليه ذهب جمهور النحاة [٣٩]. ويرى ابن يعيش أن المصدر المضاف في المرتبة الثانية والمنون في المرتبة الأولى، "لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصيص وذلك

---

٣٦ المصدر السابق، ص: ٢١.

٣٧ ابن معط، **شرح ألفية ابن معط**، ص ١٠٠٨، وانظر بهاء الدين بن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٧٦/٢. و ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** (مصر: مطبعة السعاد، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م) ٢٤١/٢. **وشرح الأشموني**، ٥٤٤. ومحمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ص٤.

٣٨ ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) ص ١٤٢.

٣٩ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص ١٤٢. وانظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص ٢٦٦. وابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ص ١٠١. وابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢٠١/٢. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٧٦٠/٢، وابن عقيل ، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ص ٢٣١. وأبو عبد الله محمد عيسى السليلي، **شفاء العليل**، ص ٦٤٨. ومحمد عبد العزيز النجار، ضياء المسالك، ص ٥.

مما لا يكون في الأفعال إلا أن الإضافة قد تقع منفصلة فلا تفيد التعريف على حد وقوعها في اسم الفاعل [لمشابهته الفعل لا تفيد إضافته تعريفًا بل تخفيفًا في اللفظ ولا تنبني أحكام على المشبه فتعم على المشبه به لضعف المشبه وقوة المشبه به لأصالته وتبعية المشبه له] فلما كان التعريف قد يتخلف عن الإضافة لم تكن الإضافة منافية لمعنى الفعل من كل وجه إذ قد توجد غير معرفة" [٤٠]. واختار هذا الرأي ابن معط.[٤١]

وترجَّح عندي رأي الجمهور؛ لأن المصدرَ لا يعمل لمشابهته الفعل المضارع، وإنما يعمل لدلالته على الحدث، وبما أن المصدر من الأسماء، والأسماء لا تعمل إلا إذا اعتمد بعض منها على أمور معينة، فالمصدر إذاً أضيف اعتمد على المضاف إليه، ولذلك هو أقوى وأكثر؛ لأن القرآن الكريم دليل أكبر على ذلك.

والمعروف أنه لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف، ولكن قيل إن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال، ويجعل ما وجد بعده عملا لفعل مقدر[٤٢]. وهو قول لا برهانَ له ولا حجةَ؛ لأن التقدير عن عدم وجود العامل، والعامل هنا المصدر الذي يدل على الحدث إذاً لا حذف ولا تقدير. والمصدر المضاف على خمسة أحوال:

١ - أن يضاف إلى فاعله وينصب مفعولاً به، فيكون الفاعل مجرورًا في اللفظ، ومرفوعًا في المحل، نحو: عجبتُ مِنْ شُرْبِ زيدٍ العَسَلَ، فقد أضيف المصدر (شرب) إلى فاعله، (زيد)، وجره لفظًا فقط؛لأنه مرفوعٌ محلاً، ونصبَ المفعول به بعد ذلك وهو العسل. وإنما جاز إضافة المصدر إلى الفاعل لمغايرته إياه [٤٣]. وقد ورد هذا النوع في القرآن الكريم اثنتين وعشرين مرة مع التكرار، كقوله تعالى: ﴿وأَخْذِهِمُ الرِبَا﴾ {النساء:١٦١}، ﴿وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ﴾ {النساء: ١٦١}.

ويرى اللغويونَ أيضاً أنه الأكثر والأغلب، جاء في الخصائص:" وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول"[٤٤]. وقال ابن يعيش:" وإضافته إلى الفاعل لأنه له" [٤٥]. وجاء في

---

٤٠ ابن يعيش ، **شرح المفصل**، ٦٠/٦.

٤١ **شرح ألفية ابن معط**، ص ١٠٠٩.

٤٢ ، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٣٤/٢.

٤٣ ابن معط، **شرح ألفية ابن معط**، ص ١٠٠٩.

٤٤ ابن جني، **الخصائص**، ٤٠٦/٢.

٤٥ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦٢/٦.

البحر: أن إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول[٤٦]. ويرى ابن هشام أن الغالب في حالة الإضافة أن تكون إلى الفاعل[٤٧]. لعل السبب الحقيقي في ذلك هو أن المصدر تابع لفعله في العمل والفعل لا يستغني عن الفاعل وهو ركن أساسي في الجملة. أما المفعول ففضلة قد يستغني عنه الفعل إذا كان لازمًا، ومرتبة الفاعل بعد الفعل مباشرة، أما المفعول فمرتبته متأخرة عن الفعل، فإضافة المصدر إلى الفاعل المتقدم رتبة أكثر من المفعول المتأخر الرتبة.

فأقوال العلماء موافقة لما جاء في التنـــزيل.

٢ - إضافة المصدر إلى الفاعل وحذف مفعوله ولم يذكر المفعول به: إن إضافة المصدر إلى فاعله مع حذف المفعول به الذي لا يتعلق الغرض بذكره وردت في القرآن الكريم أكثر من الأنواع الأخرى جميعًا، وفيما يلي عرض لبعض منها: الثلاثي المجرد: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ﴾ {الأنعام:٩١}.

الثلاثي المزيد: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ﴾ {البقرة: ٩٣}.

الرباعي المجرد: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيْمٌ﴾ {الحج:١}.

٣ - إضافة المصدر إلى المفعول به مع ذكر فاعله: قد يضاف المصدر إلى مفعوله، فيصير المفعول به مجرورًا في اللفظ منصوبًا في المحل، ويجيء الفاعل بعده مرفوعًا، نحو: أَعْجَبَنِي رُكُوْبُ الفَرَسِ زَيْدٌ، فأضيف المصدر (ركوب) إلى مفعوله (الفرس) فصار المفعول به مجرورا لفظًا، منصوبًا محلاً. وتلاه الفاعل (زيد) مرفوعًا. وهذا النوع من الأسلوب قليل في القرآن الكريم.

٤ - المصدر المضاف إلى المفعول به مع حذف فاعله:

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله ولا يذكر فاعله وهو كثير في اللغة[٤٨]. وأما القرآن العظيم فقد اتضح بعد البحث فيه أنه كثير، وهو الذي أشار إليه أبو حيان.[٤٩]

---

٤٦ أبو حيان ، **تفسير البحر المحيط**، ١٩٩/٧.

٤٧ ابن هشام ، **شرح اللمحة البدرية**، ص ١٠١.

٤٨ ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢٤٥/٢. وانظر: ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ص ١٠٢. ومحمد عبد العزيز النجار، **ضياء المسالك**، ص ٩.

٤٩ أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣٩٦/٢.

٥ - إضافة المصدر إلى ظرف: قد ورد المصدر مضافًا إلى ظرف في القرآن الكريم دون أن يعمل في الفاعل والمفعول به، وفيما يلي بعض منها:

١ - ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ {البقرة: ٢٢٦}.

هذا من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنه اتسع فيه فصيَّرَ مفعولاً به. ولذلك ضمّت الإضافة إليه، وكان الأصل: تربصهم أربعة أشهر، وليست الإضافة إلى الظرف من غير اتساع، فتكون الإضافة على تقدير (في) خلافًا عن ذلك إلى ذلك[٥٠]. أرى أن التقدير في الآية الكريمة هو تربصهم مضي أربعة أشهر فعليه الإضافة ليست إضافة إلى الظرف بمعنى (في).

- إضافة المصدر ليست للفاعل ولا للمفعول به ولا للظرف: وقد ورد في القرآن الكريم بعض المصادر لا يقصد به الإضافة إلى الفاعل ولا إلى المفعول به ولا إلى الظرف، وهي كما يلي:

١ - ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِيْنَ﴾ {الأنبياء: ٧٨}.

وجاء في تفسير البحر المحيط: " وليس المصدر هنا مضافًا إلى فاعل، ولا مفعول ولا هو عامل في التقدير، فلا يحل بحرف مصدري والفعل، بل هو مثل: له ذكاء ذكاء الحكماء، وذهن ذهن الأذكياء، وكان المعنى: وكنا للحكم الذي صدر في هذه القضية شاهدين، فالمصدر هنا لا يراد به العلاج، بل يراد به وجود الحقيقة"[٥١]. يبدو لي أنه لا مانع من ناحية العربية ولا من ناحية معنى الآية بأن يكونَ الحكم هنا مصدرًا مضافًا إلى فاعله، وهذا التفسير هو المتبادر من الآية إلى الذهن، وحتى على تفسير صاحب البحر المحيط لابد لكل حكم من حاكم فأين هو لو لم نجعل الضمير المتصل بالمصدر فاعلاً، ثم كيف يعرب الضمير المتصل هنا؟ إن صاحب البحر المحيط يلجأ إلى مثل هذه التأويلات حتى لا تنخرم القاعدة النحوية عنده ومع ذلك فقد ورد في اللغة إعمال المصدر وإن لم يصلح للاستغناء عنه بأن والفعل أو بما والفعل.

فائدة إضافة المصدر

حقًا أن الإضافة تفيد التعريف إذا كانت إلى المعرفة وتفيد تخصيصًا إذا كانت إلى

---

[٥٠] أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣٦٦/٨.

[٥١] أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣٣١/٦.

النكرة ويسمّى هذا النوع من الإضافة إضافة محضة. وأما إذا كانت الإضافة إضافة لفظية غير محضة فهي لا تفيد التعريف ولا التخصيص، بل التخفيف في اللفظ فقط لأنها ما هي على نية الانفصال فالمصدر تكون إضافته محضة وقد تكون غير محضة؛ لأنه ورد في القرآن الكريم على كلتا الحالتين: ﴿ثَوَابُ اللّهِ خَيْرٌ﴾ {القصص:٨٠}. فكلمة (ثواب) مضاف إلى المعرفة واكتسب تعريفه من المضاف إليه وتعرّف بالإضافة؛ لأنه وقع مبتدأ، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يأتي نكرة لأغراض بلاغية. وقال أيضا: ١ - ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الذِيْ ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ﴾ {فصلت: ٢٣}. في هذه الآيات (ظن) مضاف إلى المعرفة، و لم يتعرف بالإضافة؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون نكرة وقد يأتي الخبر معرفة وذلك لأغراض بلاغية ولا مانعَ من كون الخبر في الآيات المذكور معرفة بالإضافة والخبر فيها معرفة لضيق المقام لا أدخل في بيان الوجه البلاغي في ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِيْنَ﴾ {النمل: ٧٧}. ففي هذه الآيات (هدى) وقعت نكرة، وهو الأصل لأن الأصل في الخبر لا يكون إلا نكرة. اتضح مما سبق أن إضافة المصدر إلى المعرفة أحيانًا تكون معنوية، وأحيانًا أخرى تكون لفظية لا تفيد التعريف.

أقوال العلماء فيها: إن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن المصدر إذا أضيف إلى المعرفة تكون إضافته حقيقية غير لفظية. قال ابن معط: " والمصدر في جميع الأحوال يتعرف بالمضاف إليه إن كان معرفة مطلقًا، بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا يتعرف منه المراد به المضي " [٥٢]. ويقول ابن هشام: إن إضافته حقيقية ليست في نية الانفصال، إلا إضافة الوصف[٥٣]. ويرى طاهر بن أحمد: عندما يضاف يحذف التنوين، وتكون إضافته محضة وحقيقية[٥٤]. ويرى ابن يعيش أن إضافته حقيقية، ولكن قد تكون لفظية وهو القائل:" وأما المضاف" فإعماله في الجر بعد الأول؛ لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصيص وذلك مما لا يكون في الأفعال إلا أن

---

٥٢ ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١١٠.

٥٣ ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ص ١٠٥.

٥٤ طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المحسبة**، ٣٩٤/٢.

الإضافة قد تقع منفصلة فلا تفيد التعريف على حد وقوعها في اسم الفاعل".[٥٥]

ولكننا نراه في مكان آخر يخالف قوله ولا يجيز أن تكون الإضافة لفظية فيقول:" فإن قيل فهذه مصادر مضافة إلى معارف وإضافة المصدر صحيحة تعرف فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهدك وكذلك سائرها قيل هذه وإن كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف".[٥٦]

فابن يعيش يأوِّل هنا بأن المصدر دال على اسم الفاعل الذي لا تفيد إضافته التعريف إذا كان للحال والاستقبال. ويقول الرضي: أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فنقول كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا، وذلك لأنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورًا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منوي فتكون الإضافة كلا إضافة وهو المراد بالإضافة اللفظية".[٥٧]

يتضح مما سبق أن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل المضارع فلا يكون إذا عمل إلا نكرة، لأن الفعل لا يكون إلا نكرة[٥٨]. ولذا لا يجوز فيه الإضافة الحقيقية، وإنما تجيء الإضافة لفظية من حيث إنه اسم منون فيحذف منه التنوين، ويضاف إلى ما انتصب به والمعنى على ثبات النون. وإذا كانت إضافة المصدر إضافة لفظية، وهو يعمل أيضا لمجاراته الفعل المضارع - على حد زعمهم - كما يرى ذلك الجرجاني[٥٩]، وابن عطية وأبو الحسين ابن الطراوة[٦٠]، وهو مذهب ابن برهان حيث إنه يسوّي بينهما في عدم المحضية، فإضافة كليهما لفظية سواء بسواء.[٦١]

---

[٥٥] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦/٦٠.

[٥٦] المصدر السابق، ٣/٥١.

[٥٧] رضي الدين الإستراباذي، **شرح الكافية** (جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م) ١/٢٧٨.

[٥٨] **شرح ابن عقيل**، ٣/٤٤.

[٥٩] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ٣/٢٠٠.

[٦٠] أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٥/٥١٦- ٥١٧.

[٦١] ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ص ١٠٥.

ولكني أرى أن اسم الفاعل اسم وإضافته حقيقية كأي اسم آخر سواء دل على المضي أو الحال أو الاستقبال، وقد تكون لفظية، والدليل على ذلك آية: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ {الأنعام: ٩٦}. وقرأ بعض القراء بنصب الإصباح[٦٢]. هذا دليل على إضافة اسم الفاعل المراد به الاستقبال إضافة معنوية، لأن (فالق الإصباح) صفة للفظ الجلالة (اللّه)، أو خبر والإضافة حينئذ لفظية.

قد تبيَّن ممَّا سبق أن إضافة اسم الفاعل تكون معنوية وقد تكون لفظية كقوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ {الأحقاف:٢٤}، هنا (ممطرنا) اسم الفاعل صفة لـــ (عارض) وهو نكرة وكذلك المصدر تكون إضافته محضة وقد تكون غير محضة، كما مضى.

القسم الثاني، المصدر المنوَّن:

هذه قضية أخرى من قضايا إعمال المصدر، حيث إن المصدر المنوّن يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وقد ورد في القرآن الكريم في تسعة عشر موضعًا على اختلاف القراءات، وله ثلاثة أحوال، وهي على النحو الآتي:

١ - أن يحذف المفعول به ويبقى الفاعل، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ[٦٣]. وقد ورد في التنـــزيل هذا القسم على اختلاف القراءات كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى القُلُوْبِ﴾ {الحج:٣٢}.

وقد قرئ القلوب بالرفع على الفاعلية بالمصدر الذي هو(تقوى).[٦٤]

٢ - أن يحذف الفاعل وينصب المفعول به[٦٥]. وهو كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِيْ يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ* يَتِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ {البلد: ١٤ - ١٥}.

إطعام: مصدر منوّن ولم يذكر فاعله، فنصب المفعول به (يتيمًا) ويرى الفراء لا يوجد عمل المنون في كتاب اللّه إلا بفاصل[٦٦] كهذه الآية، وهو قول غير صحيح؛لأنه ورد منونًا وعاملاً بفاصل أو بدونه.

---

٦٢ أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ١٨٥/٤.

٦٣ ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠٠٩.

٦٤ أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣٦٨/٦.

٦٥ ابن معطٍ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠٠٩.

٦٦ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٣٤/٢.

٣ - أن يكون له فاعل ومفعول نحو: سرني ضرب سعيد عمراً، فسعيد فاعل وعمرو مفعول به[٦٧]. وهذا النوع من المصادر لم يرد في القرآن الكريم ولا في أشعار العرب فبدا أنه شاذ.

أقوال العلماء فيـــــــه: ذهب جمهور النحويين إلى أن إعمال المصدر المنون أكثر من إعمال المقرون بالألف واللام[٦٨]. ويرى كثير منهم أن إعماله أقيس أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل[٦٩]. وهو يلي المضاف في الكثرة والفصاحة. ويرى الزجاج والفارسي والجرجاني والشلوبين أنه أقوى إعمال المصدر منوناً؛ لأنه نكرة كالفعل، ثم مضافاً؛ لأن إضافته في نية الانفصال فهو نكرة أيضاً، ودونهما ما فيه (ال)[٧٠]. وقد أيّد هذا الرأي ابن معط[٧١]. يتراءى لي أنهم ساقوا القضية على أساس المجاراة ولذلك جعلوا المنون أقيس وأقوى.

القسم الثالث، المصدر المحلى بالألف واللام

إن إعمال المصدر المحلى (بال) قليل في القرآن الكريم كما هو قليل في اللغة العربية عامةً، فقد ورد إعماله في الفاعل في مكان واحد، وفي الظرف في ثلاثة مواضع، هي:

أ - ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ القَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ﴾ {النساء: ١٤٨}.

هنا (من): فاعل للمصدر (الجهر).

ب - ﴿لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ﴾ {غافر: ١٦}.

ج - ﴿وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ﴾ {سبأ: ٢٣}.

د - ﴿إِنَّ الخِزْيَ اليَوْمَ والسُّوْءَ عَلَى الكَافِرِيْنَ﴾ {النحل: ٢٧ }.

فكل من (الملك والشفاعة والخزي) عمل في الظرف. ويصح أن يكون العامل في (اليوم) هو متعلق الجار والمجرور المحذوف وهو إما فعل من الأفعال العامة على مذهب

---

٦٧ **شرح ألفية ابن معط**، ص ١٠٠٨-١٠٠٩.

٦٨ **شرح ابن عقيل**، ٧٦/٢. وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٣٤/٢.

٦٩ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦٠/٦. وانظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢٤١/٢. **وحاشية الصبان**، ٢٨٤/٢.

٧٠ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٣٦/٢. والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ١٩٩/٣، ٢٠٠.

٧١ **شرح ألفية ابن معط**، ص ١٠٠٨.

الكوفيين أو اسم فاعل من هذه الأفعال على مذهب البصريين والتقدير على مذهب الكوفيين في الآية لمن يستقر أو يثبت اليوم الملك، أولمن حاصل أو ثابت اليوم الملك على مذهب البصريين. وكذلك يصح أن يكون (عنده) منصوبًا بالفعل (لا تنفع) وكذلك يجوز في الآية (إن الخزي..) أن يكونَ متعلق الجار والمجرور (على الكافرين) هو العامل في (اليوم) وهذا هو المستساغ من الناحيتين الإعرابية والتفسيرية والتقدير إن الخزي والسوء كائنان أو حاصلان أو ثابتان اليوم على الكافرين.

ويرى ابن معط أنه لم يعمل المصدر في القرآن الكريم إلا في فضلة من جار ومجرور وظرف، وأورد الآيات السابقة محتجًا بها[٧٢]. وقال الرضي:" لم يأت شيء في القرآن من المصادر المعرفة بالألف واللام عامل في فاعل أو مفعول به صريح، وإنما جاء معدى بحرف الجر (لا يحب اللّه الجهر بالسوء) ويجوز أن يقال: إن (من ظلم) فاعل المصدر، أي أن يجهر بالسوء إلا من ظلم[٧٣]. وفي قوله تناقض؛ لأنه أولا ينكر وروده عاملاً في فاعل أو مفعول به صريح، ثم يجيز كون (من) فاعل المصدر. إن (من) يصح أن يكون فاعل المصدر، كما جاء في النهر: " وقيل (من) فاعل بالمصدر وهو الجهر، تقديره: لا يحب اللّه أن يجهر بالسوء من القول إلا من ظلم، أي إلا المظلوم، فإنه تعالى لا يكره جهره بالسوء. وفيه إعمال المصدر معرّفا بالألف واللام، وهي مسالة خلاف، ومذهب سيبويه جواز ذلك".[٧٤]

هناك آية أخرى اختلف العلماء فيها وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيْدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ {هود: ٨٨}. إن (ما) مفعول به إما أن يكون على حذف مضاف تقديره: إلا الإصلاح إصلاح ما استطعت، أو يكون مفعولاً للمصدر[٧٥]. وهذا القول ظاهره الفساد؛ لأن الإصلاح لم يقع على الاستطاعة، وإنما وقع على الناس لدفع

---

٧٢ **شرح ألفية ابن معط**، ص ١٠١ ــ ١١١.

٧٣ رضي الدين الإستراباذي، **شرح الكافية**، ١٨٢/١. وانظر: نور الدين عبد الرحمن الجامي، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب** (العراق: مطبعة وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٣م) ١٩١/٢.

٧٤ **النهر المادّ لأبي حيان بهامش البحر المحيط**، ٣٨١/٣.

٧٥ الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ٢٨٨/٢.

الفساد وفي دينهم ومعاملاتهم[٧٦]. قال أحمد: والظاهر أنه ظرف نحو في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوْا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ {التغابن:١٦}. وأما جعله مفعولا للمصدر وقد عرّفه بالألف واللام فبعيد؛ لأن إعمال المعرف في المفعول الصريح ليس بذلك قالوا: ولم يوجد في القرآن عاملا في مفعول به صريح ولا في غيره إلا في قوله: ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُوْءِ﴾ {المائدة: ١٤٨} فأعمله في الجار.[٧٧]

هذه التوجيهات للآية والتعليلات لا طائل تحتها فالآية واضحة الإعراب وواضحة المعنى، أما إعراب (ما) في الآية فهي ظرفية مصدرية والتقدير مدة استطاعتي بما جاء به الرسول، فهو يقول: ما أريد شيئًا إلا إصلاح الناس مدة استطاعتي ومقدرتي على ذلك؛ فلم العدول عن هذا التفسير الظاهر للآية إلى تفسير آخر حتى يأتي موافقًا لقاعدة أو لضابط على حساب المعنى الصحيح للآية الكريمة ينبغي جعل القواعد موافقة للنص وللمعنى الصحيح المتبادر منه لا تأويل النص وإن كان غير مستساغ ليوافق القاعدة؟!

أقوال العلماء فيه: إذا دخلت الألف واللام على المصدر كان حكمه حكم المنون يرفع الفاعل وينصب المفعول به مثل: عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا أي مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا[٧٨]. اختلف النحاة في إعمال المصدر المحلى بال، وانقسموا إلى طوائف:

١ - الطائفة الأولى

يرى الكوفيون أن المصدر المحلى بالألف واللام لا يعمل مطلقًا، ويجعلون ما جاء بعده معمول عمل فعل مقدر كما سبق عنهم في المنون[٧٩]. وهو مذهب المبرد لقوة معنى الاسمية فيه[٨٠]، واتبعه البغداديون[٨١]. ومن قال من البصريين بالمنع ابن

---

٧٦ محمد سليمان عبد الله الأشقر، **زبدة التفسير من فتح القدير** (عمّان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠) ص ٢٩٧.

٧٧ الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ٢/٢٨٨.

٧٨ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦/٦٣.

٧٩ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢/٢٣٤.

٨٠ ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ص ١٠٣.

٨١ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**؛ ٢/٢٣٤.

السراج[٨٢]. وقال أبو حيان:" وترك إعمال المضاف، وذي (ال) عندي هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم، فقياسه ألا يعمل، فكذلك المنون؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، فإذا تعلق اسم باسم، فالأصل الجر بالإضافة"[٨٣]. وقال ابن خلف: وكان بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر إذا كان فيه الألف واللام.[٨٤]

٢ - الطائفة الثانية

يجيز سيبويه إعماله مطلقًا: "عجبتُ من الضرب زيدًا كما قلت: عجبت من الضاربِ زيدًا، يكون الألف واللام بمنـــزلة التنوين"[٨٥]. وصححه بعض المغاربة[٨٦]. ومن الغريب أن ابن عقيل نسب إلى ابن عصفور أنه قال: " المحلى بال إعماله أقوى من إعمال المضاف في القياس"[٨٧]. وقد نقل السيوطي هذا القول أيضاً[٨٨]. ولكني لم أجد في كتبه التي بين أيدينا ما يشير إلى ذلك بل وجدت بالعكس حيث قال: " وإن كان معرفًا بالألف واللام فالأحسن منه أن لا يعمل، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول".[٨٩]

فابن عقيل والسيوطي من الثقات فيما ينقلانه، حيث إنه توفرت لديهما آثار لم تتوفر عندنا فيكون هذا رأي جديد لابن عصفور.

٣ - الطائفة الثالثة

ويروي ابن أصبغ عن الفراء أنه يجيز إعماله على استقباح[٩٠]. وروى أيضاً أن

---

٨٢ المصدر نفسه، ٢٣٤/٢.

٨٣ السيوطي، **همع الهوامع**، ٧٣/٥.

٨٤ البغدادي، **خزانة الأدب**، ١٢٩/٨.

٨٥ سيبويه، الكتاب، ١٩٢/١.

٨٦ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٣٤/٢.

٨٧ المصدر السابق، ٢٣٦/٢.

٨٨ السيوطي، **همع الهوامع**، ٧٣/٥.

٨٩ ابن عصفور، **المقرب**، ١٣٠/٢.

٩٠ ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢٣٤/٢.

مذهب سيبويه والبصريين كافة أنه مستقبح[٩١]. وهذا القول ليس ببعيد؛ لأننا نرى المتأخرين من النحاة يجيزون إعماله بضعف فقال ابن معط:" وأما الثالث: وهو المصدر المعرف باللام فهو أضعفها، إما لأنه بدخول اللامً عليه يقوى فيه معنى الاسمية، فيبعد عن شبه الفعل الذي لا يكون إلا منكرًا، أو يضعف تقديره بأن والفعل لامتناع دخول الألف واللام على أنْ والفعل ولذلك لم يأت عاملاً في المفعول به الصريح إلا في الشعر".[٩٢]

٤ - الطائفة الرابعة

وقال ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة: إن عاقبت (ال) الضمير جاز إعماله، نحو: يا زيدُ عجبتُ من الضربِ عمرًا، تريد: من ضربك. وإن لم تعاقبه لم يجز نحو: عجبت من الضربِ زيدٌ عمرًا وقولَ الشاعر:[٩٣]

ضَعِيْفُ النكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِيْ الأَجَلْ

خلاصة ما سبقَ أنَ إعمال المصدر المحلى (بال) قليل؛ لأنه يقوى فيه معنى الاسمية ويبعد عن شبه الفعل ولكن سيبويه خالف هذا وقال: يكون الألف واللام بمنزلة التنوين"[٩٤]. أنا أرى أن قولهم: يبعد عن شبه الفعل - يقصدون به الفعل المضارع - غير سديد؛ لأنني ذكرت أن لا مجاراة بينهما وإنما ضعف العمل هنا بسبب قوة معنى الاسمية فيه فنقص معنى الحدث. ولذلك لم يرد عن العرب إعماله إلا قليلا، وكذلك القرآن الكريم حيث لم يأت فيه إلا نادرًا.

الخاتمـــــــة

قد توصل هذا البحث المتواضع إلى كثير من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته،

---

[٩١] المصدر السابق، ٢/٢٣٥.

[٩٢] **شرح ألفية ابن معطٍ**، ص ١٠١٠. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦/٦٥. وابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢/٢٤١. **وشرح اللمحة البدرية**، ص ١٠٢. **وحاشية ياسين**، ص ١٤٥.

[٩٣] هذا البيت من شواهد سيبويه، ١/٩٩، والتي لم يعرفوا لها قائلاً معينًا. وانظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٠٨. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦/٥٩. وابن عصفور، **المقرب**، ٢/٧٧. وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص ٤٦٠. **وأوضح المسالك**، ٢/٢٤١. وبهاء ابن عقيل، **المساعد**، ٢/٢٣٥. **وحاشية الصبان**، ٢/٢٨٩.

[٩٤] سيبويه، **الكتاب**، ١/١٩٢.

وسأكتفي بذكر أهمّ هذه النتائج:

١ - يرى النحاة أن المصدر يعمل لمشابهته الفعلَ المضارعَ لفظًا ومعنًى، أو لمجاراته اسمَ الفاعل. ولكنه تحقق من خلال عرض القضية أن المصدر لا يعمل بسبب مجاراته الفعل المضارع، بل يعمل بسبب مشابهته الفعل مطلقًا في الحدث، ولذلك لا يعمل المصدر في المعمول المتقدم؛لأنه فرع عن الفعل في الحدث وأما الفعل فيعمل مطلقًا؛ لأن الحدث فيه هو الأصل.

٢ - إن المصدر النائب عن الفعل يعمل؛ لأنه هو الظاهر والأقرب إلى المعمول، كما يعمل الفعل، ولا يقال: إن الفعلَ المقدَّرَ يعمل لا المصدر.

٣ - إن نيابة المصدر عن الفعل المحذوف قياسي في الأمر والدعاء والاستفهام والوعد والتوبيخ.

٤ - إن ضمير المصدر لا يعمل؛ لأنه لا يدل على الحدث.

٥ - إن إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال غيره في القرآن الكريم، حيث عمل فيه ٢٢ مرة، وأما المصدر المنون فقد عمل مرة واحدة بالاتفاق وثماني عشرة مرة بالاختلاف.

٦ - إن إضافة المصدر إلى فاعله في القرآن الكريم تزيد عن ضعف إضافته إلى المفعول به.

٧ - إن رفع الفاعل الظاهر بعد المصدر المضاف إلى المفعول به جائز في اللغة؛ لأنه ورد في القرآن الكريم أربع مرات خلافًا لما ذكره اللغويون.

٨ - إن المصدر لا يرفع المفعول ما لم يسمّ فاعله.

٩ - إن إضافة المصدر إلى الظرف جائز اتساعًا؛ لأنه ورد في التنزيل.

١٠ - إن إضافة المصدر قد تكون محضة، وقد تكون غير محضة، خلافًا لما ذكره النحاة؛ لأنه وقع في القرآن الكريم على كلتا الحالتين.

١١ - إن المصدر المنون يعمل مطلقًا خلافًا للكوفيين؛ لأنه ورد في التنـــزيل عاملاً.

١٢ - إن المصدر يتحمل ضميرًا إذا كان في الجملة، وأما إذا كان منفردًا فلا يتحمل.

١٣ - إن إعمال المصدر المحلى (بال) قليل، وذلك بسبب قوة معنى الاسمية فيه، ليس لضعف المجاراة كما يظن النحاة.

١٩ - كان للمفسرين نصيب وافر في الكشف عن أسرار استخدام المصدر في القرآن الكريم، ولكنهم كانوا يعتمدون على نقل آراء النحاة فيودعونها في كتبهم كذكرهم لاتفاق النحاة واختلافهم حول عمل المصدر. فأما الزمخشري وأبو حيان والرازي وابن القيم وغيرهم فقد خالفوهم في بعض قضاياه المختلفة.